اقتصاد

تصنيف سلبي جديد لتونس

تونس ـ **إيمان الحامدي**

خفضت وكالة التصنيف الائتماني «موديز» تصنيف تونس السيادي إلى مستوى البلدان ذات المخاطر المرتفعة، ما شكل صدمة بين الأوساط الاقتصادية، فيما تقترب البلاد من اللجوء إلى نادي باريس بسبب تصاعد مخاطر تعثر سداد الدين، وتزايد الحاجة لتوفير السيولة وتسيير النفقات العاجلة للدولة. وتراجع تصنيف تونس إلى Caa1 مع المحافظة على آفاق سلبية، كذلك أعلنت الوكالة تخفيض الإصدارات السيادية على المدى الطويل بالعملة الأجنبية والدينار التونسي، وشمل التخفيض أيضا تصنيف البنك المركزي التونسي باعتباره ضماناً لخلاص جميع سندات السيادية التي تصدرها الحكومة. وقالت الوكالة إن هذا الخفض يعكس ضعف الحوكمة وزيادة المخاطر في ما يتعلق بقدرة الحكومة على اتخاذ تدابير من شأنها ضمان وصول البلاد إلى تمويلات جديدة لتلبية الحاجيات المالية المتفاقمة على مدى السنوات القليلة المقبلة. كذلك وضعت موديز تونس ضمن مجموعة البلدان التي تشكو من التعثر المالي على غرار السلفادور، العراق، وإثيوبيا، ومالي، وسريلانكا.

وقال عضو المعهد العربي لرؤساء المؤسسات نافع النيفر إن التصنيف الذي بلغته تونس، هو نتيجة حتمية لتأخر الإصلاحات الاقتصادية وغياب الشجاعة السياسية للحكام طيلة السنوات العشر الماضية، رغم قرع المتعاملين الاقتصاديين أجراس الخطر منذ مدة. وأكد النيفر، في تصريح لـ «العربي الجديد»، أن انعدام الكفاءة والجرأة لدى الطبقة السياسية الحاكمة جر البلاد إلى أسوأ التصنيفات وجعل تونس تحت ضغط مالي مرتفع، معبراً عن مخاوفه من تداعيات قاسية للتصنيف على الاقتصاد.

واعتبر أن تصنيف «موديز» هو ردّ قاسٍ على التعنت وعدم إيلاء مسألة الوقتً ومواقف الشركاء الماليين أي اهتمام، منبها من خطورة مواصلة سياسة الهروب إلى الأمام لتغطية الفشل في وقت توشك البلاد على الوصول إلى الهاوية.

وقبل أيام من تخفيض «موديز» لتصنيف تونس، قال الرئيس التونسي قيس سعيد إن البلاد لن تكون في موقع التلميذ لدى مؤسسات التصنيف وإن لتونس سيادة ستدافع عنها، منتقدا الحديث عن ضغوط التصنيفات ومخاطرها على البلاد.

كذلك وصف سعيد في مقطع فيديو تم نشره على صفحة الرئاسة وكالات التصنيف بـ «أمك صنافة»، وهي المرأة الماهرة في فن الطهي باللهجة المحلية.

ويأتي التصنيف السلبي الجديد لتونس بعد أيام قليلة من تشكيل حكومة نجلاء بودن التي أدت اليمين الدستورية الإثنين الماضي. وبدأت رئيسة الحكومة مهامها بالملف الاقتصادي بلقاء جمعها بوزيرة المالية سهام البوغديري ومحافظ البنك المركزي مروان العباسي من أجل بحث حلول لعجز الموازنة وإيجاد حلول لتوفير 9 مليارات دولار لمواصلة تسيير النفقات في ما تبقى من السنة.

وأكد الخبير المالي محسن حسن أن تونس أصبحت بلدا عالي المخاطر بمقتضى التصنيف الجديد، معتبرا أن خروج تونس إلى السوق المالية العالمية للاقتراض غير ممكن حاليا مع وجود نسب فائدة عالية جدا تصل إلى 15 في المائة.

(أندرياس سولارو/ فرانس برس)

احتجاجات موظفي «أليطاليا»

نظّم موظفو شركة الطيران الإيطالية «أليطاليا» احتجاجًا خارج مطار «فيوميتشينو» في روما الجمعة، مع بدء شركة الطيران الإيطالية الجديدة ITA عملياتها. وتم تشكيل الشركة الجديدة من رماد «أليطاليا» الخاسرة، والتي وُضعت تحت إدارة الدولة في عام 2017 ولكنها تدهورت أكثر خلال جائحة فيروس كورونا. بموجب اتفاق تم إبرامه مع الاتحاد الأوروبي، استحوذت الشركة الجديدة على أكثر من نصف طائرات أليطاليا والتي تم إنشاؤها في عام 1946، لكن آلاف الموظفين أصبحوا عاطلين عن العمل. وتظمت نقابة عمال أليطاليا مظاهرات متكررة، احتجاجًا على ما سموه «عقود الخصم» المقترحة من ITA، مع تخفيضات في الأجور تصل إلى 20 في المائة وحتى 40 في المائة للطيارين.

الانتخابات الليبية تبعث تفاؤلاً اقتصادياً

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

يتفاءل خبراء ومحلّلون في ليبيا بانتعاش اقتصاديّ في حال إجراء الانتخابات المقبلة في 24 ديسمبر/ كانون الأول، وهو ما يؤدي لتوحيد السّلطات وتشكيل أجسام سياسيّة جديدة قد تساهم في نهضة اقتصادية. فيما من المرجح أن تصل الإيرادات النّفطيّة خلال العام المقبل إلى 35 مليار دولار، وفق تقديرات مصرف ليبيا المركزيّ.

وقال المحلّل الاقتصاديّ أبوبكر الهادي، في تصريحات لـ«العربيّ الجديد»، إنّ خيار الانتخابات هو الضّوء في نهاية النّفق لانتهاء «العشريّة السّوداء». إذ إنّه في حال إجراء الانتخابات يمكن التعويل على وقف أزمة الحكم السائدة منذ عشر سنوات، والتخلص من المؤسسات منتهية الشرعية، والصرف عبر حكومة واحدة وكذلك توحيد السّلطة النّقديّة، مع محافظ واحد للبنك المركزي.

وأضاف أنّ الصّراعات الحاصلة بالبلاد كلّها من أجل السّلطة، واستخدم النّفط كورقة ضغط، فيما الانقسام الحكوميّ منذ 2014 يحتاج إلى حلول وبحث عن شرعيّة جديدة.

كما بيّن الدكتور عبد الحكيم عامر غيث، أستاذ الاقتصاد في جامعة الجبل الغربي، أنّ الحلّ الأمثل لاستمرار إنتاج النّفط والمشاريع الاستثماريّة يتثمل في الاستقرار السّياسيّ، وهذا لا يأتي إلّا عبر إجراء الانتخابات، لأنّ الأطراف السّياسيّة المتصارعة عبارة عن خطوط متوازية لا يمكنها الاتفاق.

بدوره، أكد الدكتور عبد المنعم الورفلي، لـ«العربيّ الجديد»، أنّ جميع المؤشّرات الاقتصاديّة جيّدة خلال العام الحاليّ وذلك بعد منح الثّقة لحكومة الوحدة الوطنيّة، منها انخفاض معدّل التّضخّم خلال النّصف الأوّل من العام إلى 1,3 في المائة مع ارتفاع الإيرادات النّفطية والشّروع في مشروعات التّنمية، على الرّغم من أنّ الحكومة تعاني من بعض التّجاذبات السّياسيّة.

وذكر البنك الدّوليّ أن ليبيا أحرزت تقدّما كبيرا نحو إنهاء صراعها الّذي دام عقدا من الزّمن والمضيّ قدما نحو إعادة التّوحيد في عام 2021. وقد أدّى ذلك إلى انتعاش قويّ في إنتاج النّفط والنّشاط الاقتصاديّ، وما تبعه من انتعاش في الموازين الماليّة والتّجاريّة والحسابات الجارية، حيث تمثّل الإيرادات النّفطيّة نحو 95 في المائة من الإيرادات العامّة للدّولة، وفق الأرقام الرسمية.

أخبار

روسيا قد تستأنف مبيعات الغاز الفورية

قال نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك، الجمعة، إن روسيا قد تستأنف مبيعات الغاز الفورية بعد أن تستكمل ملء مخزون احتياطياتها، في خطوة قد تخفف الضغط على الأسعار في أوروبا. ولم يذكر نوفاك متى

سيتم ذلك وبأي كميات ستكون تلك المبيعات، لكن الحكومة قالت إنها تعتزم مواصلة زيادة المخزونات المحلية حتى الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني.

الليرة التركية تهبط لمستوى قياسي جديد

انخفضت الليرة التركية إلى مستوى قياسي جديد مقابل الدولار الجمعة، في ظل قلق المستثمرين بشأن احتمالات تطبيق المزيد من إجراءات التيسير النقدي رغم ارتفاع التضخم، وذلك بعدما أقال الرئيس رجب طيب أردوغان ثلاثة من صانعي السياسات بالبنك المركزي. وسجلت الليرة أدنى مستوى لها على الإطلاق عند 9,2250 مقابل العملة الأميركية.

بريطانيا تخفف القواعد لسائقي الشاحنات

أعلنت بريطانيا، الجمعة، أنها ستخفف قواعدها التي تحدد عدد الشحنات التي يمكن لسائقي الشاحنات الأجانب إيصالها، في محاولة للتخفيف من حدة أزمة سلاسل الإمداد قبل عيد الميلاد. ويمكن حاليا للسائقين القادمين من الاتحاد الأوروبي القيام بعمليتي توصيل فقط في غضون سبعة أيام من وصولهم إلى بريطانيا. وبموجب القواعد الجديدة التي تأمل الحكومة تطبيقها قبل عيد الميلاد، سيكون بإمكانهم القيام برحلات غير محدودة خلال فترة أسبوعين.

فائض تجارة منطقة اليورو يتراجع 65,7%

أظهرت بيانات رسمية، الجمعة، تراجع الفائض التجاري السلعي لمنطقة اليورو بنسبة 65,7 في المائة على أساس سنوي، إلى 4,8 مليارات يورو في أغسطس/ آب الماضي، من 14 مليار يورو قبل عام. وقال مكتب الإحصاءات الأوروبي «يوروستات» إن فائض منطقة اليورو (19 دولة) سجل تراجعا بنسبة 76,8 في المائة على أساس شهري، من 20,7 مليار يورو في يوليو /تموز 2021.

رفع سقف الدين الأميركي

أعلن البيت الأبيض، أن الرئيس الأميركي، جو بايدن، وقّع مشروع قانون ينص على رفع سقف دين حكومة الولايات المتحدة إلى 28,9 تريليون دولار. وأجل بايدن بذلك الموعد النهائي الذي ستتخلف الولايات المتحدة بعده عن سداد ديونها حتى ديسمبر.

محور

أسعار النفط تخنق دولاً عربية

أسعار النفط الدولية ترتفع بشكل متسارع، لتزيد معها إيرادات الدول العربية المنتجة، ولتخنق في الوقت ذاته الدول المستوردة

لم يعد من الدول الذي يدعم المحروقات يبحث عن تمويل سريع للنفقات، بعدما أعد موازنته على أساس سعر برميل للنفط لا يتعدى الخمسين دولاراً، ما أدخل الموازنات في عجز مباشر حين فاق سعر البرميل الـ80 دولاراً. دول أخرى حررت الأسعار المحلية، ما وضعها أمام معضلة تفاقم الأزمات المعيشية مع ارتفاع إنفاق الأسر على هذه المواد الأساسية

ارتفاع الأسعار يطاول المواطنين (فتحي بلعيد/ فرانس برس)

النفط يشعل موازنتي تونس والمغرب

انعكاسات مباشرة على جيوب المستهلكين

تتأثر كل من تونس والمغرب بارتفاع أسعار النفط العالمية عبر زيادة نفقات الموازنة، فيما يواجه المواطن التضخم في السلع الحيوية

تونس، الرباط ـ **إيمان الحامدي**
مصطفى قماس

بضغط تصاعد سعر النفط في السوق العالمية على موازنة تونس، التي تواجه عجزاً قياسياً وصل إلى تسعة مليارات دينار، بما يوازي 3,2 مليارات دولار، فيما ترتفع الخسائر يومياً بسبب توسع الفارق بين التقديرات الحكومية التي تم اعتمادها في قانون الميزانية وبورصة الأسعار العالمية. واعتمدت تونس عند إقرار موازنة العام الحالي سعر برميل النفط عند 45 دولاراً، غير أن رياح السوق العالمية قلبت كل التوقعات لتدفع السعر إلى ضعف التقديرات الحكومية، ما تسبب بفجوة لا تقل عن مليار دولار حتى اليوم، يتعيّن على الحكومة ردمها عبر الاقتراض، أو عبر إعادة تنشيط آلية التعديل الآلي في أسعار النفط المجمدة منذ شهر مارس/ آذار الماضي.

وأكد الخبير المالي آرام بالحاج أن كل المؤشرات العالمية كانت تشير منذ بداية العام إلى ارتفاع سعر الطاقة مع تحرك الطلب العالمي وبدء التعافي من جائحة كورونا، لافتاً إلى أن الحكومة وقعت في خطأ فادح باعتماد تقديرات سعرية منخفضة. وقال بالحاج في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن أولى تداعيات ارتفاع أسعار برميل النفط عالمياً إلى ما فوق 80 دولارا اليوم، ستطاول ميزانية الدعم، حيث يجب المضي في تعديل جديد لأسعار المحروقات الموجهة للمستهلك في إطار آلية التعديل الآلي.

وأشار بالحاج إلى أن تونس لم تستغل هبوط أسعار الطاقة عالميا بالتحوّط لتعزيز مخزوناتها أو شراء عقود آجلة، ما سيدفعها إلى زيادة الأسعار على المستهلكين. الأزمة ذاتها تنسحب على المملكة المغربية. إذ لم تكف أسعار السولار والبنزين عن الارتفاع في الفترة الأخيرة في السوق المحلية، بينما استقر سعر غاز الطهو الذي يحظى بدعم الدولة عبر صندوق المقاصة، وهو دعم ينتظر أن تزيد موازنته في ظل ترقب ارتفاع أسعار الغاز في السوق الدولية في العام المقبل. ويرتقب أن تقدم الحكومة الجديدة مشروع موازنة العام المقبل، حيث كانت المذكرة التوجيهية لإعدادها التي صدرت من قبل رئيس الحكومة السابق سعد الدين العثماني، قد حددت سعر غاز البوتان بـ450 دولاراً للطن، إلا أن الأسعار في السوق الدولية بلغت في سبتمبر/ أيلول الماضي 731 دولاراً للطن، ما سينعكس على مجمل أرقام الموازنة.

وينتظر أن يواصل سعر السولار والبنزين ارتفاعه في ظل خضوعه لقانون العرض والطلب منذ 2015، بينما يرتقب أن يتواصل دعم غاز البوتان عبر صندوق المقاصة، حسب الخبير في المالية العمومية محمد الرهيج. وسجلت أسعار السولار، الذي يعتبر الأكثر استهلاكا من قبل أصحاب العربات، ارتفاعات متتالية في العام الحالي، حيث لاحظت «العربي الجديد» وصوله إلى 9,70 دراهم للتر الواحد (1,06 دولار)، ولم يسلم البنزين من تلك الزيادة، حيث قفز سعره إلى 11,50 درهماً (1,26 دولار).

ويعتبر الحسين اليماني، منسق جبهة الدفاع عن شركة «سامير» المالكة للمصفاة الوحيدة المتوقفة عن التكرير، أن سعر السولار مثلا يبقى خاضعاً لتقلبات السوق في ظل غياب التكرير، حيث يقفز 9 دراهم عندما يصل الخام في السوق الدولية إلى 60 دولاراً للبرميل، ويقترب من 10 دراهم عندما يصل البرميل إلى 70 دولاراً.

وتؤكد العديد من القطاعات تأثير ارتفاع أسعار النفط في العام الحالي، ويستقر في الفترة الأخيرة، حيث يساهم ذلك في زيادة أسعار المنتجات الأساسية، ما يرفع السعر النهائي للسلع لدى المستهلكين. ويشير المزارع عبد البشيري إلى أن سعر السولار المرتفع في الفترة الأخيرة، يساهم في زيادة التكاليف على المزارعين، الذين سينكبون في الشهر الحالي على عملية الحرث التي تعتبر حاسمة بالنسبة للعديد من الزراعات.

ويتوقع أن ينعكس ارتفاع الوقود على أسعار النقل، حيث تشير المندوبية السامية للتخطيط إلى أن قطاع النقل يقود ارتفاعات الأسعار، حيث زادت أسعاره بنسبة 6,1 في المائة، حسب بيانات شهر أغسطس/ آب. وكان محافظ البنك المركزي عبد اللطيف الجواهري قد توقع تسارع التضخم مع ارتفاع أسعار النفط والمواد الأولية، مقارنة بالعام الماضي، ليرتفع من واحد في المائة هذا العام إلى 1,2 في المائة في 2022.

غير أن صندوق النقد الدولي أكد في تقريره الأخير أن معدل التضخم سيرتفع إلى 1,4 في المائة في العام الحالي، ويستقر في حدود 1,2 في المائة في العام المقبل، بعدما كان في حدود 0,6 في المائة في 2020.

ويتصور اليماني أنه في ظل المضي في إغلاق المصفاة، سيبقى المغرب الذي يستورد النفط المكرر اليوم مرتهنا للسوق الدولية. ويرتهن المغرب بحوالي 94 في المائة في تأمين حاجياته من الطاقة للسوق الخارجية، ما يزيد من عجز الميزان التجاري. وتفيد بيانات الخزانة للمملكة بأن مخصصات المقاصة التي تهم دعم الدقيق والسكر والغاز، وصلت في سبتمبر/ أيلول الماضي إلى 990 مليون دولار، مقابل 850 مليون دولار في الفترة نفسها من العام الماضي، أي بزيادة بنسبة تصل إلى حوالي 16 في المائة. فيما يستحوذ غاز الطهو على حوالي 70 في المائة من الدعم في المغرب، وهو يرتفع تبعا لسعر غاز البوتان في السوق الدولية، ويعزى ارتفاع الدعم، حسب مديرية الدراسات والتوقعات الاقتصادية التابعة لوزارة المالية، إلى الزيادة التي شهدها سعر الغاز العالمي. ويؤكد الرهيج مواصلة الحكومة في عامها الأول دعم غاز الطهو والسكر والدقيق، مشددا على أن قرار خفض الدعم عبر مشروع الموازنة يحتاج إلى قرار سياسي من قبل الحكومة، سيصعب عليها اتخاذه. ويوضح أن الصعوبة تأتي من كون السياق الحالي متسم بارتفاع أسعار المواد التي يستوردها المغرب والتي تحظى بالدعم، حيث إن أي تحرير للأسعار سينعكس على القدرة الشرائية للأسر.

وكان وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة السابق، عند تقديم المذكرة التوجيهية لإعداد الموازنة، قد أعلن أنه سيتم تحرير 50 في المائة من أسعار غاز الطهو في 2023، قبل التحرير الشامل في 2024.

تأثير على كل الأنشطة

لا ينعكس ارتفاع سعر المشتقات النفطية في السوق المحلية زيادة في نفقات الأسر على البنزين والمازوت والغاز فقط، وإنما تمتد الارتفاعات إلى كل السلع، إذ ترتفع كلفة إنتاج بعض السلع التي تعتمد مشتقات النفط في التصنيع، كما تتأثر الزراعة التي تحتاج إلى المواد البترولية لتشغيل مضخات المياه وبعض الآلات، فيما ينعكس ارتفاع كلفة النقل مباشرة على كافة السلع التي يتم شحنها إلى المحال والأسواق قبل وصولها إلى المستهلك.

الأزمة تشتد في لبنان وتقلق الأردن

يعاني كل من لبنان والأردن من أزمات مالية ومعيشية، لتأتي أسعار النفط بلوى جديدة تخنق الاقتصادين وتُرهق المواطنين

بيروت، عمّان ـ **ريتا الجمّال، زيد الدبيسية**

بات ارتفاع أسعار المحروقات في لبنان أشبه بالخبر اليومي الذي يقرأه المواطن، بينما يشاهد على تطبيق هاتفه تحليق سعر صرف الدولار، ومعه تدهور قيمة راتبه الذي ما عاد يكفي لتأمين أبسط مقوّمات العيش. وتأتي الارتفاعات في أسعار النفط الدولية لتزيد الأزمة، إن كان على مالية الدولة أو على المواطنين.

إذ فيما سجل سعر الدولار 20500 ليرة لبنانية، الجمعة، كانت وزارة الطاقة اللبنانية قد أعلنت عن زيادة جديدة في أسعار المحروقات كافة، بحيث ارتفع سعر صفيحة البنزين إلى ما بين 242 و250 ألف ليرة تقريباً، فيما سجل المازوت 235 ألف ليرة. أما الغاز فبات يصل إلى المستهلك بأكثر من 220 ألف ليرة للقارورة الواحدة. علماً أن الحدّ الأدنى للأجور لا يزال مثبتا عند 675 ألف ليرة.

ويشير رئيس نقابة العاملين والموزّعين في قطاع الغاز فريد زيدون، في حديثه مع «العربي الجديد»، إلى أن «تأثير ارتفاع الأسعار كبير على المواطنين، وخصوصاً على صعيد الغاز، الذي يعدّ مادة حيوية جداً ولها تداعيات سلبية جداً، سواء على صعيد الاستخدام المنزلي أو التجاري والصناعي».

ويلفت زيدون إلى أنّ «فاتورة الغاز تبقى أقلّ كلفة بين المحروقات، حيث نستهلك 250 ألف طن في السنة، ما يوازي 200 مليون دولار. من هنا على الحكومة اللبنانية أن تستمرّ في دعم المادة، ولا سيما ونحن على أبواب فصل الشتاء، حيث ترتفع الحاجة إليها سواء للطبخ أو التدفئة أو تشغيل الماء الساخنة». من جهته، يرى مدير عام الاستثمار السابق في وزارة الطاقة والمياه والمستشار في الشؤون المالية العامة غسان بيضون، في حديثه مع «العربي الجديد»، أن «كلفة المحروقات تدخل بكل تحديدات الأسعار للسلع وأكلاف الإنتاج، وبالتالي كان يجب أن يكون رفع أسعارها مدروساً ويصار إلى تدارك نتائجه مع إعطاء الناس تعويضا لهذه الكلفة وتعزيز القدرة على الصمود والعيش».

ويضيف بيضون «ترجمة ارتفاع سعر النفط العالمي على الليرة يدخل فيها عنصران، الأول ارتفاع سعر المحروقات محلياً، والثاني ارتفاع سعر صرف الدولار في السوق السوداء، باعتبار أن كل استيراد تقابله الحاجة إلى تأمين الدولارات». هذه العوامل، يقول بيضون، تزيد الكلفة، خاصة على موازنة كهرباء لبنان، حيث إن إيرادات المؤسسة لا تغطي كلفة الإنتاج الكهربائي.

إلى الأردن، حيث يرجح خبراء أن تتجاوز قيمة فاتورة الطاقة في الأردن 5 مليارات دولار مع نهاية العام الحالي، بسبب ارتفاع أسعار النفط والغاز عالمياً، والتي أخذت اتجاها صعوديا منذ بداية العام. وبحسب الخبراء، فإن المعضلة الاقتصادية في الأردن ستشتد خلال الأشهر القليلة المقبلة بسبب الأعباء الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط والغاز، ما سيؤدي إلى تفاقم عجز الموازنة وتراجع الاحتياطيات من العملات الأجنبية والأضرار التي ستلحق ببيئة الاستثمار.

وتسبب ارتفاع أسعار المشتقات النفطية والكهرباء خلال السنوات الماضية بتفجر احتجاجات شعبية نتجت عنها في إحدى السنوات الإطاحة بالحكومة التي كان يرأسها هاني الملقي. وأمام الارتفاع المتوقع لأسعار النفط والغاز، تجد الحكومة الأردنية برئاسة بشر الخصاونة، بحسب الخبراء، نفسها أمام تحديات هي الأصعب منذ تشكيلها في تشرين الأول/ أكتوبر 2020، ولا سيما أن حالة من عدم الرضا تنتاب الشارع بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية وارتفاع نسبة الفقر والبطالة. ويقول عضو مجلس النواب الأردني والمختص في قطاع الطاقة النائب موسى هنطش، لـ«العربي الجديد»، إن المؤشرات العالمية تؤكد أن أسعار النفط ستواصل الارتفاع خلال الأشهر المقبلة، وربما تزيد عن 100 دولار، ما يضع الأردن أمام صعوبات اقتصادية ومالية وضغوطات جديدة على بيئة الاستثمار.

من جانبه، يشرح الخبير في قطاع الطاقة هاشم عقل، متحدثاً لـ«العربي الجديد»، أن الحكومة مطالبة بتخفيض الضريبة المقطوعة المفروضة على المشتقات النفطية وذلك للحد من ارتفاع الأسعار محليا، مشيرا إلى أن الضريبة المفروضة على البنزين 95 أوكتان تبلغ 57 قرشا و90 أوكتان تبلغ 37 قرشا.

ودعا الخبير عقل الحكومة لتثبيت أسعار مادتي السولار والكاز، حيث يكثر الطلب عليهما خلال فصل الشتاء من قبل الشرائح الفقيرة والمتوسطة الدخل، وذلك لتخفيف الأعباء المالية عن هذه الفئات، ولا سيما مع الارتفاع المتوقع لأسعار النفط والغاز.

الكهرباء في لبنان تتأثر بأسعار الفيول (فاضل عيتاني/ Getty)

تزايد مشكلات السوريين... وتصاعد احتجاجات اليمن

دمشق، اليمن ـ **فؤاد عبد العزيز**
محمد راجح

لعب ارتفاع أسعار المحروقات دوراً كبيراً في تفاقم أزمة السوريين الاقتصادية والمعيشية خلال السنوات العشر الماضية، لكن يعتبر العام 2021 الأسوأ من هذا الجانب. رفعت حكومة النظام السوري أسعار البنزين أربع مرات في غضون سبعة أشهر، كما رفعت سعر المازوت، الذي يعتمد عليه السوريون في التدفئة، أكثر من 250 في المائة دفعة واحدة في تموز/ يوليو الماضي. وتأتي الارتفاعات المتواصلة في أسعار النفط العالمية كعنصر جدي للقلق يساور المواطنين يومياً.

وعانت المناطق الخاضعة لسيطرة النظام من انقطاع شبه كامل للمحروقات، الأمر الذي ترك آثارا سلبية كبيرة على مناحي الحياة كافة، من ارتفاع في أسعار السلع إلى مستويات خيالية، إلى رفع كلفة النقل. ويلقي النظام السوري باللائمة في أسباب أزمة المحروقات على العقوبات الاقتصادية الغربية، بالإضافة إلى خروج حقول النفط السورية عن سيطرته منذ العام 2014، واضطراره لاستيراد أكثر من 80 في المائة من حاجته من الأسواق الخارجية بالعملة الصعبة.

يرى المحلل والخبير الاقتصادي السوري رأفت المصلح أن النظام السوري يقول دائماً إن لديه أرخص سعر محروقات بين الدول العربية، حيث إن مبلغ 500 ليرة سورية للبتر المازوت يعادل نحو 20 سنتا فقط، دون أن يقارن هذا الرقم بمتوسط الدخل الشهري المتدني للسوريين والذي يبلغ 20 دولارا فقط. بالإضافة لذلك، يتابع المصلح، في تصريح لـ«العربي الجديد»، فإن زيادة سعر المازوت انعكست على قطاعات عدة، بينها الزراعة والصناعة فضلاً عن وسائل النقل العام، مشيرا إلى أن إنتاج سورية من كافة المحاصيل الزراعية تراجع هذا الموسم إلى أكثر من النصف، بدءا من القمح وصولاً إلى الخضار والفواكه، وهو ما انعكس على ارتفاع أسعارها في الأسواق.

في اليمن، تتزايد التحركات الاحتجاجية في العديد من المناطق، مع تصاعد الأزمة المعيشية للمواطنين، وضمنها انعكاس ارتفاع أسعار المحروقات على موازنات الأسر. ويترقب اليمنيون بقلق تطورات سوق الطاقة العالمية التي شهدت قفزات سعرية كبيرة خلال الفترة الماضية، فيما تساهم الإجراءات المتخذة أخيراً لتخفيف القيود على ميناء الحديدة بتخفيف حدة نقص المحروقات، وكذا انفراج الأزمة في عدن بعد قيام البنك المركزي بتلبية طلبات استيراد الوقود وسداد مستحقات التجار المستوردين. ومن المتوقع أن تستقبل الأسواق اليمنية شحنات وقود مستوردة بالأسعار الجديدة المرتفعة، في الوقت الذي تشهد فيه معظم مناطق البلاد الخاضعة لسلطات متعددة اختناقات وأزمات متواصلة ومتكررة في الوقود منذ بداية الحرب في 2015، وزادت حدتها بشكل كبير خلال الأعوام الثلاثين الأخيرة، الأمر الذي فاقم أزمة اليمنيين بصورة لم يعد باستطاعة الكثيرين منهم تحملها.

أزمة وقود متواصلة في اليمن (محمد حمود/ الأناضول)

ويتوقع الخبير المختص في مجال الطاقة جميل القاضي، في حديثه مع «العربي الجديد»، أن تشهد أسعار الوقود ارتفاعات قياسية خلال الفترة القادمة في عموم محافظات اليمن بعد استقبال ميناء الحديدة، الأسبوع الماضي، سفينة محملة بالمشتقات النفطية، خصوصا الغاز، لتغطية احتياجات الأسواق في مناطق شمال اليمن، التي تعاني من أزمة شديدة.

ويضيف أن السوق اليمنية قادمة على أزمة سعرية كبيرة بعد إنهاء الحكومة اليمنية إجراءات المصارفة الخاصة باستيراد المشتقات النفطية بعد نحو 8 أشهر من آخر عملية قام بها البنك المركزي.

شح في السودان وطفرة سعرية في مصر

تُحدث أزمة الوقود صداعاً يومياً للسودانيين مع التقلبات في الأسعار الدولية، فيما يواجه المصريون زيادات في كلفة السلع

الخرطوم، مصر ـ **عاصم إسماعيل**
عبدالله عبده

تشكل قضية نقص الوقود في السودان إحدى أسوأ الأزمات التي تواجه المواطنين في غالبية الولايات وضمنها الخرطوم حيث المركز الاقتصادي للبلاد. وبعدما انتهجت الدولة مسار تحرير أسعار السلع الاستراتيجية في يناير/ كانون الثاني من العام الحالي، في مقدمتها تحرير أسعار الوقود، تفاقمت معاناة السودانيين المعيشية، وأصبح سعر النفط العالمي واحداً من المؤشرات التي تتم متابعتها في كل بيت. وتنعكس ارتفاعات الأسعار الدولية لبرميل النفط تضخماً يطاول السلع الأساسية، في حين توقف عدد من الصناعات المحلية وخرج تجار من الأسواق بسبب الركود وارتفاع تكلفة الإنتاج.

ويقول الاقتصادي الفاتح عثمان لـ«العربي الجديد» إن الحكومة الانتقالية قامت بتحرير سعر الوقود كليا باستثناء فيول الكهرباء، بالتالي يخضع سعر البنزين والغازولين للتقلبات العالمية. وفيما لن تتأثر موازنة الحكومة بارتفاع سعر النفط العالمي من حيث تغطية حاجيات السوق، إلا أن نفقاتها المرصودة لدعم الكهرباء والغاز تشهد ارتفاعاً مستمراً. ويلفت الفاتح إلى مساع حكومية للتخلص من دعم الكهرباء في موازنة العام المقبل. أما الخبير الاقتصادي عادل عبد المنعم فيؤكد على تأثر السودان بأي زيادة عالمية لأنه يستورد أكثر من نصف احتياجاته النفطية البالغة مليار دولار من الخارج. ويلفت إلى أن زيادة سعر النفط الدولي تؤثر على غالبية السلع المستوردة الأخرى، فيما موارد السودان من العملة الصعبة بما فيها تحويلات المغتربين لا تتجاوز السبعة مليارات دولار. أما في مصر، فيؤكد عدد من المراقبين والمتابعين أن المواطن هو من سيتحمل فاتورة ارتفاع أسعار النفط عالميا، في ظل تراجع الدعم الحكومي تنفيذاً لأوامر صندوق النقد الدولي، سواء عن طريق زيادة أسعار الوقود أو ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية. ويتوقع الخبير الاقتصادي الدكتور عبدالنبي عبدالمطلب، في حديث مع «العربي الجديد»، أنه حال استمرار ارتفاع أسعار النفط عالميا، ستستغل الحكومة المصرية هذا الارتفاع في تحميل المواطن مزيدًا من الأعباء خاصة وأنها تحتكر بيع هذه المنتجات. ويرى عبد المطلب أن الحكومة لديها عدة بدائل لمواجهة هذه الأزمة، منها، إحلال الغاز الطبيعي بديلًا للبوتاغاز والذي تستورد الحكومة نصف احتياجاتها منه، أما السولار فالإنتاج المحلي يكفي 70 في المائة من الاستهلاك، ويمكن تقليل هذا الفارق من خلال ترشيد الاستهلاك والتوسع في إحلال الغاز الطبيعي. ويشير إلى أن قرار الحكومة بإجراء تعديلات على الموازنة العامة عقب ارتفاع أسعار الطاقة سيتوقف على خطتها للتنمية، إذ إنها تستطيع الحفاظ على أسعار السولار للمصانع لضمان استقرار أوضاع القطاع الصناعي في البلاد، حتى وإن أتى ذلك على حساب زيادة دعم الوقود المقدم للقطاع. وكذلك يمكن أن توائم بين النفقات والإيرادات في الموازنة العامة من خلال العمل على زيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة الأرباح، وهو ما يزيد من قيمة الوعاء الخاضع للضريبة. ويوضح أن أزمة ارتفاع المنتجات البترولية ستنعكس بشكل أساسي على أسعار الغذاء عالميا، وبالتالي ستكون من أهم المشاكل التي ستواجه الحكومة المصرية، خاصة في ظل استيراد أكثر من 60 في المائة من الاحتياجات الغذائية.

اتجاه في السودان لرفع الدعم عن الفيول المخصص للكهرباء